



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ارتباط الأسعار بالأزمات العالمية بين المستويات المرتفعة وتغيرات الأسعار وسبل المعالجة

دراسة للحالتين الفلسطينية والعراقية

أشرف سمارة



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

ارتباط الأسعار بالأزمات العالمية بين المستويات المرتفعة وتغيرات الأسعار وسبل المعالجة دراسة للحالتين الفلسطينية والعراقية

أشرف سمارة*

ملخص الورقة:

تسلط الورقة الضوء على أهمية مؤشرات الأسعار وتطوراتها، لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما توضّح الورقة أسباب هشاشة الاقتصادين الفلسطيني والعراقي وضعفهما، التي تجعلهما أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الخارجية؛ لأنهما اقتصادان معتمدان على الواردات، وعلى المساعدات الخارجية، ومنفتحتان ومكشوفتان على الاقتصاد الخارجي.

تتطرق الورقة إلى أهمية التفريق بين مفهومين أساسيين، عند تناول موضوع الأسعار بالتحليل، الأول مستويات الأسعار، والذي يعبر عن مستوى الأسعار الذي تباع به السلع والخدمات في لحظة معينة، والثاني التغير في مستويات الأسعار، والذي يعبر عن تغير مستوى الأسعار بين مدة زمنية وأخرى، أو من مكان لآخر. وللمحافظة على مستويات المعيشة نفسها من دون تراجع، تؤكد الورقة أنه لا بد من تطور الأجور تطوراً متوازياً مع تغير الأسعار، للحفاظ على القوة الشرائية ومستوى الرفاه للمواطنين، شرط أن تكون هيكلية ومستويات الأجور السابقة للتعديل، متناسبة مع المستويات السعرية السائدة سابقاً. تستعرض الورقة بعض آثار أزمة (كورونا) في السنوات 2020 و2021، على مستويات المعيشة، كانعكاس لآثارها العالمي، كما تتناول النزاع الروسي الأوكراني 2022، الذي دفع الأسعار لتسجيل ارتفاعات قياسية، وأعاد تكسر سلاسل الإنتاج، وسبب ارتفاع في تكاليف الشحن، بعد أن كانت هناك بوادر لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار أزمة (كورونا).

كما تسلط الورقة الضوء على روسيا وأثرها في التجارة الدولية عن طريق إنتاج النفط والغاز والفحم والقمح والذرة وكذلك معظم المعادن، إذ تحتل المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول المنتجة للنفط، كما تساهم كل من روسيا وأوكرانيا بـ(7.5%) من صادرات العالم من الحديد والصلب،

* باحث فلسطيني.

وُعدُّ روسيا أكبر مصدِّراً للقمح في العالم، فيما جاءت أوكرانيا في المرتبة الخامسة، وتوفّران معاً (29%) من الإمدادات العالمية من القمح، و(19%) من إمدادات الشعير، و(4%) من الذرة، وهما -أيضاً- من كبار مُصدري زيوت الطعام.

وُشير إلى أنّه نتيجة للصراع الروسي الأوكراني، ارتفعت أسعار الوقود عالمياً، تزامناً مع ارتفاع أسعار السلع الأولية، وأسعار عديد من السلع الغذائية الأساسية، ممّا سيؤدّي؛ لتعطّل عجلة الإنتاج، والذي من شأنه أن يفاقم من مشاكل الفقر، ويزيد من أعداد الفئات المهمشة، ومن ثمّ انتشار الآفات الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها، وتقدّم الورقة موجزاً حول الواقع الاقتصادي، وتحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية، وارتباطها بالأزمات الخارجية، وتقدّم بعض التوصيات والسياسيات، التي من الممكن في حال تطبيقها أن تخفّف من حدّة الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع تأكيد الأثر المركزي للجهات الرسمية في تطبيق هذه السياسات.

المقدمة:

مستويات الأسعار وتطوراتها من المؤشرات الاقتصادية المهمة، لما لها من أبعاد سياسية واجتماعية، إذ تعبر تعبيراً مكثفاً عن آثارها الاقتصادية، فكان لزاماً متابعتها ودراستها؛ بهدف وضع السياسات، واتخاذ القرارات ذات العلاقة بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، لتفادي الآثار السلبية المترتبة عليها، ومعالجتها بتوفير التدخلات الممكنة، والقوانين الضابطة، والحلول؛ لنفاذي تحولها لأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومع سيطرة النظم الليبرالية الجديدة وهيمنتها، التي تتسم بعمولة الأسواق وتحريكها، وخصخصة الموارد، والحد من الدور المركزي للدول والحكومات، في القدرة على التدخّل والتأثير، في مستويات الأسعار والإنتاج والضرائب وغيرها، حوّل هذا الأمر موضوع الأسعار أكثر فأكثر إلى معطى خارج نطاق سيطرة الاقتصادات الصغيرة، خصوصاً تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات في توفير احتياجاتها، حال معظم الدول (النامية)، فتحوّلت إلى متلقٍ لآثار الأزمات الخارجية، وتداعياتها السلبية على المستوى المحلي، وفق درجة اعتمادها على العالم الخارجي، وعلى درجة تطبيقها لنظم تحرير الأسواق (ليبرالية السوق)، والحال أكثر تعقيداً في الاقتصادات الهشّة والضعيفة مثل الاقتصاد الفلسطيني والعراقي، فهي أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الخارجية؛ لأنّها معتمدة على الواردات وعلى المساعدات الخارجية، ومنفتحة ومكشوفة على الاقتصاد الخارجي، بصورة غير متكافئة، والأكثر تعقيداً هو التحكّم في الحالة الفلسطينية والسيطرة والقيود

«الإسرائيلية» عليها، التي شرعتها الاتفاقيات السياسية والاقتصادية لأوسلو وملحقاته، التي كانت لا تنسجم مع التطلعات الاقتصادية والسياسية الفلسطينية، و كان من المفترض أن تهدف للانفكاك والتحرُّر من التبعية للاقتصاد الصهيوني، ممَّا جعلت المعالجات الاقتصادية في هذا الواقع أكثر تعقيداً، مقارنةً مع الدول التي تتمتع بنوع من السيادة، وهذا ينسحب على مجال التأثير بالأزمات ذات التبعات على مستويات الأسعار للسلع والخدمات في الاقتصاد الفلسطيني.

حين التطرُّق لموضوع الأسعار لا بدَّ من التفريق بين مفهومين أساسيين: الأول **مستويات الأسعار** والذي يعبر عن مستوى الأسعار الذي تباع به السلع والخدمات في لحظة معينة، وهذا يرتبط ارتباطاً أكبر بمستويات الدخل والأجور وكميات العرض والإنتاج المتاح في لحظة معينة، أو مدى زمني محدد، أمَّا المفهوم الثاني وهو **التغيُّر في مستويات الأسعار** والذي يعبر عن تغيُّر مستوى الأسعار بين مدَّة زمنية وأخرى، أو من مكان لآخر. المفهوم الأول في حال كان هناك خلل بين مستوى الدخل أساساً ومستويات الأسعار، فهو يحتاج إلى إعادة هيكلة مستويات الأجور، لتتناسب مع مستويات الأسعار السائدة، لتغيير مستوى القوة الشرائية، العامل الثاني مع ارتباطه بمستويات الدخل، إلا أنَّه يمكن تحيد أثره عن طريق التغيُّر المتوازي للدخل بما يتناسب مع تغيُّرات الأسعار، بعبارة أخرى ضمان دخل حقيقي عند مستوى معين (القوة الشرائية للدخل نفسها) يضمن مستوى الرفاه نفسه، وكلاهما يستخدمان للتعبير عن مستوى الرفاه الذي من الممكن أن يتمتع به المواطنون، لكن التمييز بينهما في صياغة السياسات واقتراح الحلول، يُعدُّ أمراً ضرورياً؛ لأنَّ تعديل الأجور بالاستناد إلى تغيرات الأسعار، من دون النظر إلى علاقة المستويات السابقة للأجور بالتناسب مع مستويات الأسعار، كما هو حاصل فلسطينياً، لن يؤدي إلى نتيجة في ضمان الحفاظ مستوى معيشة معين، فضلاً عن تحسين مستويات الرفاه.

للمحافظة على مستويات المعيشة نفسها من دون تراجع، لا بدَّ من تطور الأجور تطوُّراً متوازياً مع تغيُّر الأسعار، شرط أن تكون هيكلية الأجور السابقة ومستويات متناسبة مع المستويات السعرية السائدة سابقاً، هذا فقط للإبقاء على المستوى نفسه من القدرة الشرائية، من دون أي تحسُّن في مستويات المعيشة، أمَّا لتحسين مستوى المعيشة، فلا بدَّ من زيادة الأجور والرواتب بوتيرة أعلى من التغير في الأسعار، والعكس صحيح، وهذا مقترن أيضاً بعدالة توزيع الدخل، لتحقيق نسب فقر متدنية، ونسب بطالة متدنية.

لعلّ مستويات الأسعار، هي أحد أهم محددات الإنفاق والاستهلاك، والكيفية التي يُوزَع فيها إنفاق هذا الدخل، فيما يعرف بالنمط الاستهلاكي، التوزيع النسبي لدخل الأفراد والأسر على مجموعة السلع والخدمات، التي يُتفق عليها أو يُتعامل معها في مدة زمنية محددة، فكلما زادت حصة السلع الكمالية والترفيهية، وقلت حصة السلع الأساسية من الدخل، عبّر ذلك عن مستوى رفاه أعلى، والعكس صحيح؛ لأن الإنفاق على السلع الكمالية، يأتي بعد تلبية الاحتياجات الأساسية، ويعني ضمناً أنّ القوة الشرائية قد ارتفعت كنتيجة لمستويات دخول أعلى، أو أنّ الأسعار تراجعت بدرجة كبيرة مع ثبات مستويات الدخل أو تحسنها، بحيث أصبحت القوة الشرائية، أعلى ممّا كانت عليه سابقاً.

المراجعة الأدبية

يُعدّ الاستهلاك من المواضيع الأساسية والرئيسة لتتبُّع الوضع الاقتصادي للبلدان وفهمه، ويعرف الاستهلاك (consumption): أنّه استخدام سلع، أو إتلافها، أو التمتع والاستفادة من الخدمات؛ لإشباع حاجات أو رغبات معينة. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنّه من الأهداف الأساسية للأنشطة الاقتصادية. كما أنّ الاستهلاك مرتبط ارتباطاً جديلاً بالإنتاج، مع الجدل حديثاً حول أيّهما يُعدُّ المحمّل للآخر، (تيري نيكولاس، 2003)، ظهر حديثاً ما يعرف بالاستهلاك الموجّه، بمعنى وجود مؤثرات على الأفراد غير الحاجة، تدفعهم للاستهلاك مبنية على سياسات المنتجين لتحقيق مزيد من الأرباح، فمن الممكن أن تتشكل المعايير للاستهلاك عن طريق تأثيرات الصناعة بمرور الوقت، وليس عن طريق الاحتياجات، (نتاليان، مارك، 2016). وللاستهلاك أثر أساسي في التركيب الاقتصادي، وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إنّ الاستثمارات وفرص العمل، هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، كما يبيّن (كينز) في نظريته العامة أنّ الأسس النفسية الراسخة لدى المستهلك، تدفعه إلى زيادة إنفاقه الاستهلاكي عند حدوث زيادة في دخله المتاح، بيد أنّه يبقى جزءاً من تلك الزيادة للادخار. وإنّ نسبة الادخار هذه تتزايد مع تزايد الدخل، وذلك كله بعد بلوغه حداً معيناً من المستوى يكون كافياً لإشباع المتطلبات الاستهلاكية الضرورية. وهذا يتفق مع ما يعرف بقانون (أنجل) (Engel's Law)، حول العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية، الذي ينص على أنّه كلما كانت الأسرة أكثر فقراً تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر، (خان وخالد، 2012)، وهذا المؤشر مبني على فرضية: إذا زادت

حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، والتعليم، والصحة والترفيه وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية.

أزمة فيروس كورونا

كان لأزمة كورونا في السنوات 2020 و 2021 أثر ملموس على مستويات المعيشة في العالم، مع تباين من دولة لأخرى، وهذا ينسحب على العراق وفلسطين، كانعكاس لأثرها العالمي، ولم تبدأ حالة التعافي حتى تبعتها أزمة النزاع الروسي الأوكراني 2022، والتي حملت تداعيات سياسية واقتصادية عالمياً، وإقليمياً، ومحلياً، هذه المرحلة الحرجة خاصة بعد انتشار فيروس كورونا وما كان له من تداعيات أثرت في مناحي الحياة كلها، وانعكست في تراجع مستويات النمو الاقتصادية؛ نتيجة تكسّر سلاسل الإنتاج للسلع كلها في الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف النقل والشحن، وكذلك نقص العرض وزيادة الطلب، ممّا دفع الأسعار لتسجيل ارتفاعات قياسية، مع تفاوتها من سلعة لأخرى ومن بلد لآخر، ولكن السمة العامة كانت ارتفاع في مستويات التضخم ارتفاعاً عاماً، وزيادة في نسب البطالة العالمية؛ لتوقّف الإنتاج في كثير من الأحيان، إذ تُعدّ سلاسل الإمداد من أساسيات الترابط في الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالعولمة، ونتيجة لهذا الترابط فإنّ الزيادة الحادة والمستمرة في أسعار المنتجات النهائية أو السلع الأولية، ستنتقل انتقالاً سريعاً من البلدان المصدّرة إلى البلدان المستوردة ضمن ما يعرف بالتضخم المستورد، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، 2022).

أزمة النزاع الروسي الأوكراني

بعد بوادر انتهاء أزمة (فيروس كورونا)، التي كان متوقع لها أن تكون بداية التعافي الاقتصادي من أثر الجائحة، جاء النزاع الروسي الأوكراني ليس ليوقف التعافي فقط، وإنما ليفاقم مشكلة أساسية، متمثلة في أزمة عالمية موجودة أصلاً، تتمثل في مستويات الأسعار، نتيجة التأثير في الكميات المعروضة وعود تكسّر سلاسل الإنتاج، وارتفاع في تكاليف الشحن، التي هي مرتفعة بالأساس عند مستويات قياسية، خصوصاً أنّ بعض السلع الأساسية من الغذاء والمعادن والمحروقات تورّد بصورة أساسية من هاتين الدولتين، وهي مدخلات إنتاج أساسية في عديد من الصناعات، حتى الدول التي لا تستورد هذه السلع بصورة مباشرة من هاتين الدولتين، ستتأثر بتأثر الأسواق العالمية عن طريق

ضعف العرض الكلي، والإخلال بتراطبات سلاسل الإنتاج العالمي، ومن ثمّ التضخّم سينتقل من بلد لآخر، وكنتيجة سنصبح أمام طلب متزايد وعجز متزايد.

أهم ملامح التجارة العالمية لروسيا وأوكرانيا

تُعدُّ روسيا من الدول الرئيسة في إنتاج النفط والغاز والفحم والقمح والذرة وكذلك معظم المعادن، إذ تحتلُّ المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول المنتجة للنفط وتستحوذ على (11%) من الإنتاج العالمي، وهي ثالث أكبر مُصدِّر للفحم، إذ تستحوذ على نحو (14%) من صادرات الفحم في العالم، وتحتل المرتبة الثانية ضمن الدول المنتجة للغاز الطبيعي. إلى جانب ذلك تُعدُّ روسيا من أبرز الدول المصدرة لعديد من السلع الأولية الإستراتيجية كالألومنيوم والنيكل والحديد الصلب (تشكل الصادرات الروسية من الألومنيوم 10% من الصادرات العالمية، و28% من صادرات العالم من النيكل الخام)، وتساهم كلُّ من روسيا وأوكرانيا بـ(7.5%) من صادرات العالم من الحديد والصلب، وفيما يخص السلع الغذائية، تُعدُّ روسيا أكبر مُصدِّر للقمح في العالم، فيما جاءت أوكرانيا في المرتبة الخامسة، وتوفّران معاً (29%) من الإمدادات العالمية من القمح، و(19%) من إمدادات الشعير، و(4%) من الذرة، وهو ما يشكّل حوالي خُمس صادرات الحبوب العالمية، وهما أيضاً من كبار مُصدري زيوت الطعام (الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 2022).

أثر الصراع الروسي الأوكراني على الأسعار العالمية

ارتفعت أسعار الوقود عالمياً؛ نتيجةً للصراع الروسي الأوكراني، وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار السلع الأولية، وأسعار عديد من السلع الغذائية الأساسية، وفي حال عدم التزام الدولتين المتوقع باتفاقاتهما التعاقدية بتوريد السلع الأساسية، مثل: القمح، والغاز، وغيرها، سيؤدّي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخّم، وهو ما سيدفع إلى ارتفاع معدلات البطالة، لتعطل عجلة الإنتاج، والذي من شأنه أن يفاقم من مشكلات الفقر، ويزيد من أعداد الفئات المهمشة، ومن ثمّ انتشار الآفات الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها، (ماس، 2022).

سيجعل الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا وكذلك ردّة الفعل الدولية من الإمدادات من

صادرات هذين البلدين أمراً ليس باليسير، ومن ثمّ سينعكس العمل على خلق بدائل للدول التي تعتمد عليهما في تلك السلع، على صورة تضخّم مدفوع بزيادة الطلب، فضلاً عن الارتفاع في أسعار السلع التي يرتبط إنتاجها بمدخلات إنتاج من تلك البلدان، كالأسمدة التي يرتبط إنتاجها بالغاز، وهو ما سينعكس على أسعار المواد الغذائية. ولكن من الصعوبة التنبؤ بمستويات هذا الارتفاع والتضخّم المتوقع نتيجة لهذا الصراع؛ لأنّه يعتمد على عوامل متعددة مباشرة أو غير مباشرة، إذ لا يمكن حصرها جميعاً، لكن يمكن قراءة بعض العوامل التي ستساهم في التأثير على مستوى التضخّم المتوقع:

1. طول مدّة الصراع والتشديد في العقوبات المفروضة، إذ تربطهما علاقة طردية مع مستويات التضخّم على المدى القصير والمتوسط؛ لأنّ إيجاد البدائل، سيكون صعباً، وغير متاح، ويتطلّب دفع ثمن أكبر.
2. حجم المخزون والاحتياطات على مستوى كل دولة ستؤثّر في مستوى التضخّم المحلي، ومن ثمّ سيتباين التضخّم من دولة إلى أخرى، ومن سلعة إلى أخرى، وهناك علاقة عكسية بينهما.
3. مدى اعتماد الدولة على الاستيراد من تلك الدول في تلبية احتياجاتها الأساسية.
4. طريقة التعاطي الرسمي والتخطيط لمواجهة الأزمة، وسرعة خلق البدائل، وضبط الأسواق المحلية، والحد من التلاعب بالسلة الأساسية لها أثر كبير خاصة في حماية الفئات المهمشة.

أهداف الورقة

نظراً لصعوبة التعامل مع الآثار المتوقعة للنزاع الروسي الأوكراني على المستوى العالمي، نتيجة الترابط المعقّد والمتشابك للعلاقات الدولية وانعكاساتها على التجارة العالمية، فضلاً عن محدودية إمكانيات التأثير للاقتصادات الضعيفة، والصغيرة مثل: (الاقتصاد الفلسطيني والعراقي)، تبقى هناك مساحة يمكن استغلالها للتخفيف من حدة الآثار المترتبة على تغيرات الأسعار وأمدتها، ويكون على المستويات الثلاثة: قصيرة، ومتوسطة، وبعيدة المدى، لتوفير بدائل وحلول تساهم في التأثير والتوجيه لمستويات الأسعار، خاصة للسلع الحيوية والأساسية التي تمس شريحة واسعة من الناس، لذا ستقدّم هذه الورقة موجزاً حول الواقع الاقتصادي، وكذلك تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية، والآثار المترتبة عليها، وارتباطها بالأزمات الخارجية، في سبيل اقتراح بعض التوصيات والسياسيات، التي من الممكن

تطبيقها؛ للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لظاهرة ارتفاع الأسعار.

بعض ملامح السياق الفلسطيني والعراقي:

تعاني الأراضي الفلسطينية من معدلات مرتفعة للفقير، إذ بلغت حوالي (29%) في العام 2017 (الإحصاء الفلسطيني مؤشرات الفقر، 2017). كما تعاني الأراضي الفلسطينية من معدل مرتفع جداً للبطالة، فأكثر من ربع القوى العاملة عاطلين عن العمل، بنسبة بلغت (26.4%) في العام 2021، مع تفاوتها من منطقة إلى أخرى (مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2021)، كذلك هو الحال في العراق، إذ تقدّر نسب البطالة حوالي (14%) وفقاً للإحصاء العراقي للعام 2016، وهي أعلى بكثير في فئة الشباب.

الواردات والصادرات:

تعتمد الأراضي الفلسطينية اعتماداً كبيراً على الواردات في تغطية احتياجاتها عموماً، بلغت الواردات السلعية (6063.4) مليون دولار في العام 2020، أمّا الصادرات فبلغت (1054.6) مليون دولار عن المدة نفسها، وتشكّل الواردات حوالي ستة أضعاف الصادرات، بعجز في الميزان التجاري بحوالي (5008.8) مليون دولار، (الإحصاء الفلسطيني، بيانات التجارة الخارجية 2021)، وكذلك هو الحال في العراق، إذ بلغ إجمالي الواردات السلعية حوالي (18.13) مليار دولار أمريكي مقابل صادرات سلعية بحوالي (3.3) مليار دولار أمريكي في العام 2020، وفقاً للإحصاء العراقي، أي: بعجز بلغ حوالي (15) مليار دولار أمريكي، وكذلك تراجعت الصادرات النفطية بنسبة (41.8%) في العام 2020 مقارنة مع العام 2019، لتصل إلى حوالي (47.9) مليار دولار في العام 2020، (الإحصاء العراقي 2019-2020).

النتائج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، في عام 2021 في فلسطين حوالي (15) مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (3045) دولار عن المدة نفسها، هناك تراجع في المؤشرين كلاهما بالمقارنة مع السنة السابقة لأزمة كورونا 2019 (الحسابات القومية، 2022)، أمّا في العراق فقد شهد الربع الأول من العام 2021 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق بحوالي (3.11%)، وتراجع بحوالي

(0.46%) مقارنة مع الربع السابق، (بيانات أولية الجهاز المركزي للإحصاء-العراق، 2011).

عن طريق تتبُّع حركة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، نلاحظ أنَّها تشير إلى وجود تراجع في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي، أو الدخل الإجمالي، أو نصيب الفرد منهما، وازدياد في نسب البطالة، وزيادة العجز في الميزان التجاري، وارتفاع حصة الاستهلاك من الناتج المحلي بما يفوق الناتج المحلي لمعظم السنوات، وعجز في الميزانيات العامة، وعجز ميزان المدفوعات، ومعدلات مرتفعة من الفقر، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المهمة، والتي تشير إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي.

النمط الاستهلاكي:

ووفق أحدث بيانات متوفرة في الإحصاء الفلسطيني حول النمط الاستهلاكي 2017، تستحوذ مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة على حوالي (28%) من متوسط الإنفاق، ومجموعة المواصلات حوالي (14%)، ومجموعة المسكن ومستلزمات (10%). وكانت -في العراق- نسبة الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات حوالي (30%)، ومجموعة المسكن ومستلزماته حوالي (25%)، ومجموعة النقل والمواصلات حوالي (15%)، (الجهاز المركزي للإحصاء-العراق).

وعند تجميع نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية المتمثلة بالمواد الغذائية والنقل والمواصلات وخدمات المسكن والملابس والأحذية، نلاحظ أنَّ نسبة الإنفاق عليها تستحوذ على حوالي (57%) في العام 2017، فيما تستحوذ مجموعة المواد الغذائية ومجموعة المسكن ومستلزماته ومجموعة النقل على حوالي (70%) من إنفاق الأسرة العراقية (الجهاز المركزي للإحصاء-العراق).

ما يميِّز هذا النمط من الاستهلاك، هو مجموعة من المعطيات التي يمكن عن طريقها تحليل مستويات المعيشة بالاستناد إلى المقارنة مع بعض الدول الأخرى في العالم:

● أولاً: نلاحظ ارتفاع في حصة الإنفاق على الطعام تراوح في محيط ثلث الإنفاق للأسرتين الفلسطينية والعراقية.

● ثانياً: ارتفاع في الإنفاق على الحاجات الأساسية من مأكَل ومشرب وملبس ومسكن بحوالي (60%) إلى (70%) من إجمالي الاستهلاك.

● ثالثاً: تديي نسب الإنفاق على مجموعات مهمة، مثل: الصحة، والتعليم، والترفيه.

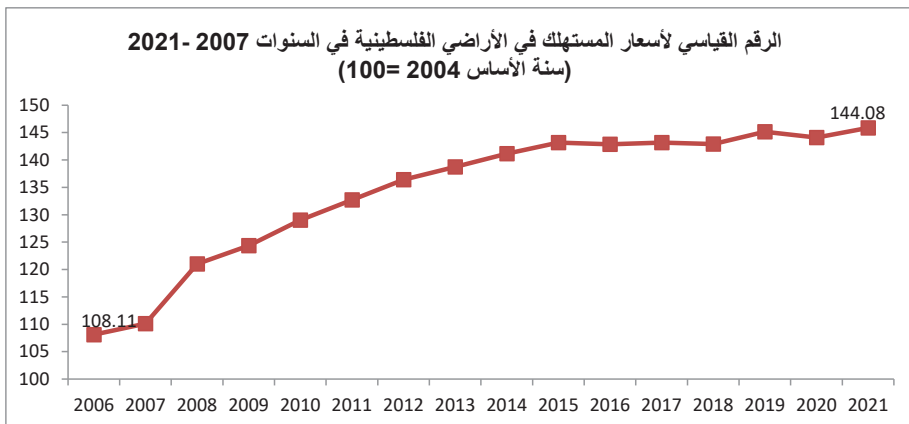
يُعدُّ ارتفاع نسب الإنفاق على المجموعات الأساسية، وتديي نسب الإنفاق على مجموعات السلع والخدمات الترفيهية مؤشراً على تديي مستويات المعيشة؛ نتيجة تديي مستويات الدخل، إذ إنّ الأسرة تنفق معظم دخلها في محاولة لتلبية الاحتياجات الأساسية التي لا غنى عنها، وعند تحسُّن الدخل تنزع إلى الإنفاق على ما تعدُّه سلع وخدمات كمالية أو غير أساسية، هذا النمط من الاستهلاك له تبعات اقتصادية على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، إذ إنّ عدم الحصول على الغذاء الكافي والجيد، والمسكن المناسب والملبس الملائم والخدمات الصحية الكافية، يؤدّي إلى سوء التغذية وإلى نتائج سلبية على المستوى الصحي، والتي تنعكس في عدم القدرة على القيام بالدور الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كما أنّ عدم الحصول على الخدمات التعليمية وبمستوى يتلاءم مع المتطلبات العصرية، سيؤدّي إلى جيل مستقبلي غير قادر من حيث المؤهلات والمتطلبات على مجارة وتلبية متطلبات التطور في سوق العمل، والتقنيات المستخدمة في عمليات الإنتاج على المدى الطويل محلياً وعالمياً، ومن ثمّ مزيد من التبعية والاعتماد على الآخر، ومزيد من العجز في الميزان التجاري؛ نظراً للحاجة إلى مزيد من الواردات، ومزيد من التراجع في المؤشرات الاقتصادية المهمة من بطالة وفقير ومستويات الأجور والنتائج الإجمالي، وغيرها.

مستويات أسعار المستهلك:

نلاحظ أنّ الأسعار تسير في منحنى متصاعدٍ، مسجّلة ارتفاعات متراكمة عبر السنوات، ممّا جعلها تصل لمستويات قياسية، هذا التصاعد في مستويات الأسعار التي لم تكن في الأساس تتوافق مع مستويات الأجور، بمعنى أنّه من الأساس هناك فجوة بين مستويات الأجور ومستويات الأسعار منذ البداية، فأقم هذه الفجوة أنّ تلك الأجور المتدنية أصلاً لم تتغيّر بوتيرة توازي وتيرة التغيّر في الأسعار، ممّا انعكس في تراجع القوة الشرائية للأجور، ومن ثمّ تديي مستويات الرفاه.

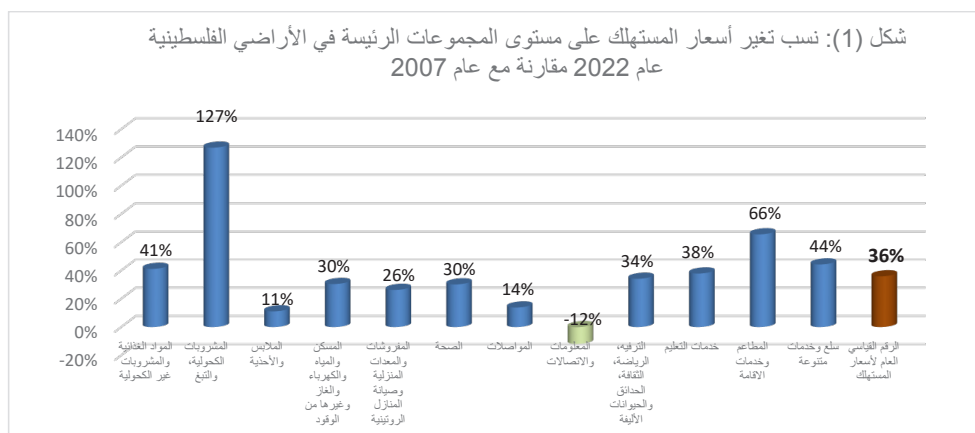
الأسعار في العراق:

سجلت الأسعار في العراق ارتفاع مقداره (17.2%) في حزيران 2022 مقارنة مع متوسط العام 2012، ووفق البيانات للجهاز المركزي للإحصاء العراقي، وهي بكل تأكيد أعلى من ذلك بكثير إذا ما عدنا للمقارنة مع فترات زمنية أطول، ولكن لا تتوفّر بيانات على الموقع الرسمي، كما أنّ الارتفاعات في الأسعار تنحصر في السلع الأساسية التي تستحوذ على معظم الإنفاق الأسري.



حركة أسعار المستهلك الفلسطيني

ارتفع متوسط أسعار المستهلك بحوالي (36%) بمقارنة الأشهر الأربعة الأولى من العام 2022 مع متوسط العام 2007، إذ سجّلت المواد الغذائية ارتفاعاً بحوالي (41%)، ومجموعة المشروبات، والتبغ بحوالي (127%)، ومجموع المسكن ومستلزمات بحوالي (30%)، ومجموع الصحة بحوالي (30%)، وخدمات التعليم بحوالي (38%)، ومجموعة خدمات المطاعم والإقامة بحوالي (66%)، ومجموعة السلع المتنوعة بحوالي (44%)، وذلك عن فترة المقارنة السابقة نفسها، (انظر إلى الشكل في أدناه)، (بيانات الأسعار في الإحصاء الفلسطيني 2022).



التحليل:

مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية والعراق مرتفعة بالأساس، إذ يعتمد البلدان على حوالي (60%) إلى (70%) من وارداتها السلعية من الخارج، انعكس ذلك في فرض مستويات أسعار لبعض السلع لا تتناسب مع مستويات الدخل، عن طريق التضخم المستورد من الخارج، فالارتفاع الحاصل في مستويات الأسعار في المدة الحالية، نتيجة الصراع الروسي الأوكراني، إذ جاء ليضيف ارتفاعاً متراكماً على سلع بالأساس أسعارها مرتفعة، زاد من حدة تأثيره أنه طال مجموعة من السلع الأساسية مثل الطحين والزيت والسكر والقمح والذرة، ومن ثمَّ سيكون تأثيره بدرجة أكبر على شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود؛ لأنَّ هذه السلع تستنزف معظم دخلهم، هذا فضلاً عن تأثيره على عديدٍ من مدخلات الإنتاج الأساسية الأخرى، ممَّا انعكس ليس فقط في ارتفاع أسعار السلع التي تُستورد مباشرة من تلك الدول، أو التي طالتها الارتفاع المباشر عالمياً، وإمَّا في السلع حتى المنتجة محلياً، والتي تعتمد على مدخلات إنتاج من الخارج، مثل الأعلاف والأسمدة وكذلك الدواجن واللحوم وعديد من المنتجات الزراعية، نظراً لاعتماد مدخلات إنتاجها على تلك الواردات.

كما أنَّ للصراع الروسي الأوكراني أثر في ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمي، ومن ثمَّ ارتفعت أسعار مدخل أساسي في العملية الإنتاجية، ممَّا انعكس في رفع مستوى الأسعار عموماً، لمناحي الحياة كلها، بسبب تأثير الوقود في عديد من سلاسل الإنتاج للسلع والخدمات خاصة النقل، ومن ثمَّ ضعف العرض العالمي من الدول المنتجة، ممَّا رفع مستوى الأسعار العالمية، فنحن نتحدَّث عن تضخم عالمي وأزمة عالمية في الأسعار، إذا ما طال أمدتها ستنعكس في رفع مستويات الأسعار إلى مستويات تقارب أزمة الغذاء العالمي التي حدثت في العام 2008، ممَّا سيدخل الاقتصادي العالمي في حالة من الركود، ذات الأثر الأكبر على الدول غير المنتجة، والتي تعتمد على الواردات مثل الأراضي الفلسطينية والعراق، فهي لا تملك كثيراً من أدوات التأثير، ممَّا سيجعل الواقع عرضة للتضخم المزدوج خارجي ومحلي.

قد تكون هناك فائدة من ارتفاع أسعار النفط في الاقتصاد العراقي؛ لأنَّه يشكِّل نسبة كبيرة من الصادرات، ولكن تبدُّد الفائدة مع ارتفاع أسعار السلع العالمية؛ لأنَّ العراق معتمد اعتماداً كبيراً على الواردات السلعية من الخارج، فضلاً عن أنَّ المتباطئ في النمو للاقتصاد العالمي يدفع

باتجاه تراجع في الصادرات النفطية، مما يجعل الفائدة من ارتفاع أسعار النفط محدودة.

لم تحدث التدخلات الحكومية الهامشية في الأزمة أي أثر في كبح جماح ارتفاع أسعار السلع الأساسية، إنَّ هذه السياسات والقرارات بحاجة لمراجعة؛ لأنَّها لم تحقِّق الغرض المطلوب منها، ولم تستفد منها الفئة المستهدفة.

التدخل الرسمي فيما يخص الرقابة على الأسعار غير فعال، إذ ينحصر في تحديد سقف سعري لبعض السلع الأساسية، لا يلتزم بها من قبل التجار في الأسواق المحلية، ومن ثمَّ تصبح بلا قيمة.

إنَّ تدرج مستويات الأجور أساساً، مع تحسُّنها الاسمي الطفيف، يتآكل مع الارتفاع الحاد في الأسعار، ولم يكن بالمستوى الكافي لإحداث توازن بين تغبُّر الأسعار ومستويات الأجور، ممَّا أدَّى إلى تراجع في مستوى القوة الشرائية، ومن ثمَّ تراجع مستويات المعيشة.

لا يعبَّر متوسط الأجر عموماً عن تحسُّن في مستويات الأجور في المجتمع، إلا إذا اقترن الموضوع بعدالة في توزيع الدخل، وهذا غير حاصل، إذ نستدل عليه عن طريق ارتفاع نسبة العاملين ممن يتقاضون رواتب أقل من مستوى الحد الأدنى للأجور المتدني أصلاً، وارتفاع معدلات الفقر.

النتائج:

● نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية، المتمثلة بالمواد الغذائية والنقل والمواصلات وخدمات المسكن والملابس والأحذية، تستحوذ على النسبة الأكبر من إنفاق الأسرة الفلسطينية حوالي (57%) من إجمالي إنفاق الأسرة الفلسطينية، وفي العراق بحوالي (70%).

● لا يوجد تناسب بين مستويات الأجور ومستويات الأسعار هناك حاجة إلى تغيير هيكلي في الأجور لتناسب مع مستويات الأسعار، إذ إنَّ وتيرة التغيُّر في مستويات الأسعار أعلى من وتيرة التغيُّر في معدلات الأجور، ومن ثمَّ تتراجع القوة الشرائية عبر الزمن.

● فاقمت أزمة (كورونا) مشكلة الركود الاقتصادي، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وارتفعت نسب البطالة ومعدلات الأسعار.

● ضاعفت الأزمة الروسية الأوكرانية مشكلة الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، خصوصاً

القمح والطحين والزيوت والشعير والذرة والوقود والأسمدة، وانعكست في رفع أسعار عديد من المنتجات المحلية، كما فاقمت مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة.

● لم تكن السياسات ذات تأثير في مستوى الدخل الحقيقي، إذ تُشير النتائج إلى ثبات في مستوى الأجور الحقيقية، والتي بقيت القيمة الحقيقية لها تراوح في ذات المستوى.

التوصيات:

● العمل على تعديل هيكلية الأجور في القطاعين العام والخاص بما يتناسب مع مستويات الأسعار، فضلاً عن ضمان التعديل المستقبلي للأجور بما يتناسب مع تغيرات الأسعار.

● تطبيق سياسة ضريبية أكثر عدالة عن طريق ضرائب الدخل التصاعدية، لضمان إعادة توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة.

● توفير دعم رسمي لبعض السلع الأساسية مع ضمان استهداف الفئات المهمشة من هذا الدعم، وليس على شاكلة الإعفاء الضريبي للتجار، والذي لا يصل أثره للمستهلكين.

● تركيز وتشجيع فعال لزراعة إستراتيجية ضمن بعض المحاصيل الزراعية، ضمن خطة دعم على المستوى الرسمي، تستهدف الاكتفاء الذاتي أو الجزئي، لتحقيق نوع من الاستدامة في انتاجها، ضمن برنامج على مستوى الوطن مع ضمان مستويات أسعار مجدية للمزارعين للاستمرار في تلك البرامج.

● العمل على التأثير في أسعار مدخلات الإنتاج الرئيسة، الممكنة من قبل الجهات الرسمية مثل الوقود والمياه والبنية التحتية، لتذليل العقبات أمام عملية الإنتاج والتسويق، ومن ثم تخفيض التكاليف التي ستنعكس في تخفيض الأسعار.

● التركيز بصورة أكثر على فعالية تطبيق القوانين مثل تطبيق الحد الأدنى للأجور، وكذلك إلزام التجار بعدم تجاوز السقف سعري.

● لا بدّ من تفعيل الدور الرسمي فيما يخص السلع الإستراتيجية، عن طريق توفير أسواق بديلة، وكذلك ضمان مخزون إستراتيجي، يساعد على ضبط الأسعار وقت الأزمات، كذلك لا بدّ

من دور فاعل للدبلوماسية الخارجية في عملية توفير أسواق للواردات والصادرات، ضمن علاقات شبه رسمية تتكامل مع علاقات التجار؛ لتضمن الديمومة والأفضلية في الحصول على السلع أو تسويق السلع.

● استهداف صناعات معينة للتأثير على أسعارها، وعدم التشتت بقوائم كبيرة يصعب الحصول على نتائج مرضية فيها، إذ تكون سلع إستراتيجية مثل الطحين والحبوب؛ لأنها ذات تأثير في عديد من الصناعات الغذائية، والتي بدورها ستؤثر على مجموعة كبيرة من السلع.

● دعم حقيقي لمنتجات زراعية إستراتيجية وحيوية مثل القمح والشعير والخضروات وقطاع الثروة الحيوانية لزيادة الإنتاج فيها على المدى البعيد.

● كسر الاحتكار المطلق والتكتلات الاحتكارية كما هو الحال في بعض القطاعات مثل قطاع الاتصالات والتأمين، وبعض الصناعات الأخرى مثل الأعلاف وبعض الواردات مثل الاسمنت، التي تمس الحياة اليومية ودخل المواطن/ة اليومي.

● تخفيض الضرائب على بعض السلع الأساسية مع ضمان أن تُخفّض أسعارها للمستهلك، لا أن تتحول إلى زيادة في أرباح التجار والمنتجين.

● مراجعة هوامش الربح لبعض السلع الأساسية، وضمن عدم المغالاة من قبل بعض المنتجين والتجار في رفع هوامش أرباحهم.

● تشجيع توسيع الإنتاج بكميات أكبر ممّا سينعكس في تقليل تكلفة الوحدة المنتجة، ومن ثمّ تخفيض أسعارها.

● البدء في تطبيق سياسات تؤثّر على تحسين الدخل، وعدالة توزيع الدخل، بتطبيق سياسات ضريبة دخل تصاعدية.

● سيؤدّي التركيز في تخفيض أسعار بعض الخدمات مثل النقل، وأسعار بعض السلع مثل الوقود إلى تقليل الإنفاق على بعض المجموعات وإعادة توزيع هذا الإنفاق إلى مجموعات أخرى.

● يجب أن يكون تعديل مستوى الحد الأدنى للأجور بالاحتكام إلى أساسيات ومؤشرات

عادلة، تتعلّق بمستوى المعيشة، وخط الفقر، إذ يجب أن يكون أعلى من خط الفقر مع ضمان التطبيق.

- عدم الركون إلى سن القوانين في مجالات الأجور والأسعار، وإثماً وضع خطط التطبيق الفعلي على أرض الواقع، وضمان الاستمرارية وعدم الموسمية في عملية المتابعة.
- إلزام الجهات كلها بالتسجيل والتصريح الرسمي عن المشغلين والمشتغلين، وتقديم البيانات كلها التي تضمن سلامة التطبيق، والحصول على كامل الحقوق بدءاً من الأجر.
- الضغط على الجهات الرسمية؛ لفرض سياسات وتطبيق قوانين حماية المستهلك بفاعلية أكبر، وفرض دخول الجهات الرسمية لمجال توفير بعض السلع الإستراتيجية، مثل صوامع القمح، ودعم بعض المنتجات، وكسر الاحتكارات والتكتلات الموجودة في بعض القطاعات.

المصادر والمراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. «التائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقير)». 2017، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. «التقرير السنوي للأسعار والأرقام القياسية». 2021، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. «التقرير السنوي لمسح القوى العاملة». 2021، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022، إحصاءات التجارة الخارجية 2020. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2022. «بيانات الحسابات القومية». 2020، رام الله - فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2022، ملخص سياساتي (العدد 2) انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق السلع الغذائية الأساسية العالمية وأسعارها. رام الله - فلسطين.
- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. 2022، ندوة حوارية بعنوان: الحرب في أوكرانيا: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على فلسطين. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء العراقي. 2021، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2020.
- الجهاز المركزي للإحصاء العراقي. 2021، مديرية إحصاءات التجارة 2021.
- الجهاز المركزي للإحصاء العراقي. 2021، التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي للربع الأول سنة 2021.
- الجهاز المركزي للإحصاء العراقي. 2021، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية 2021.

Reference

- Ashfaqueh, Khan, Umer, Khalid, (2012). “Consumption Patterns of Male and Female Headed Households in Pakistan: Evidence from PSLM 2007-08” The Pakistan Development Review, 51:4 Part II (Winter 2012) pp. 51:4, 465–478.
- Terry, Nichols Clark, (2003), 2. “A POLITICAL THEORY OF CONSUMPTION”, in Terry Nichols Clark (ed.) The City as an Entertainment Machine (Research in Urban Policy, Volume 9) Emerald Group Publishing Limited, pp.19 – 102
- <https://emeraldinsight.com/doi/full/10.1016/S1479-3520%2803%2909002-0>
- Hanudin Amin, (2017) “Consumer behaviour of Islamic home financing: Investigating its determinants from the theory of Islamic consumer behaviour”, Humanomics, Vol. 33 Issue: 4, pp.517–548, <https://doi.org/10.1108/H-12-2016-0102>
- Liqiong Lin, Mohamad Dian Revindo, Christopher Gan, David A. Cohen, (2019) “Determinants of credit card spending and debt of Chinese consumers”, International Journal of Bank Marketing, <https://doi.org/10.1108/IJBM-01-2018-0010>
-

- Natalina Zlatevska, Mark T. Spence,(2016) “Parsing out the effects of personal consumption norms and industry influences on food consumption volume”, European Journal of Marketing, Vol. 50 Issue: 3/4, pp.377-396, <https://doi.org/10.1108/EJM-09-2014-0574>
- J. M. Keynes, (1936).”The General Theory of Employment, Interest and Money” (New York and London: Harcourt, Brace and Co., 1936), pp. 96, 97.
- Francisco, Alvarez-Cuadrado and Ngo Van, Long, (2009). “The Relative Income Hypothesis”, Department of Economics, McGill University, Montreal H3A 2T7, Canada.<https://economics.ca//2009/papers/0272.pdf>
- Costas, Meghir, (2002). “A Retrospective on Friedman’s Theory of Permanent Income”, University College London and Institute for Fiscal Studies November 2002 <https://www.ifs.org.uk/wps/wp0401.pdf>